المنظمات غير الحكومية ودورها في الدفاع عن حقوق الانسان

١- منظمة العفو الدولية

منظمة العفو الدولية هي حركة عالمية يناضل اعضائها من اجل تعزيز حقوق الإنسان انشأت في لندن عام ١٦٩١. ويستند عمل المنظمة على بحوث دقيقة وعلى معايير التي اتفق عليها المجتمع الدولي. وتتقيد المنظمة بمبدأ الحياد وعدم التحيز فهي مستقلة عن جميع الحكومات والأيدلوجيات السياسية والمصالح الاقتصادية والمعتقدات الدينية وتحشد منظمة العفو الدولية في اطار عملها نشطاء متطوعين وهولاء هم اناس يكرسون وقتهم وجهدهم طواعية للتضامن مع ضحايا انتهاكات حقوق الانسان. ولدى المنظمة اعضاء في ما يزيد عن ١٤٠ دولة. وينتمي هؤلاء الى مختلف فئات المجتمع وتتنوع ال ابعد حد اراؤهم السياسية ومعتقداتهم الدينية ولكن ما يجمعهم ويؤلف بينهم هو ذلك الاصرار على العمل من اجل بناء عالم ينعم فيه كل فرد بالحقوق الانسانية. تسعى منظمة العفو الدولية على اساس من الاستقلال والنزاهة والتجرد الى تعزيز احترام جميع حقوق الانسان المنصوص عليها في " الاعلان العالمي لحقوق الإنسان . وترى المنظمة ان حقوق الانسان كل لايتجزأ ويعتمد بعضها على بعض ومن ثم ان ينعم البشر في كل مكان بحقوق الانسانية كافة وينبغي الا يكون التمتع بطائفة من الحقوق على حساب الحقوق الاخرى . وتسهم المنظمة العفو الدولية في ترسيخ احترام المبادئ الواردة في " الاعلان العالمي لحقوق الإنسان عن طريق التصدي قولا

وفعلا لانتهاكات الحقوق المدنية والسياسية الاساسية للأفراد . ويتمثل المحور الرئيسي لنضال الحركة في :-

١. اطلاق سراح جميع سجناء الرأي وهؤلاء هم الذين يعتقلون في اي مكان بسبب معتقداتهم السياسية او الدينية او اية معتقدات أخرى نابعة من ضمائرهم او بسبب اصلهم العرقي او جنسيتهم او لونهم او لغتهم او اصلهم القومي او الاجتماعي او وضعهم الاقتصادي او موادهم او اي وضع اخر دون ان يكونوا قد استخدموا العنف او ادعوا الى استخدامه.

٢. ضمان اتاحة محاكمة عادلة لجميع السجناء السياسيين على وجه السرعة.

٣. الغاء عقوبة الاعدام والتعذيب وغيره من ضروب المعاملة السيئة التي يلقاها السجناء.

٤. وضع حد لعمليات الاغتيال لدوافع سياسية وحوادث " الاختفاء".

٥. معارضة الانتهاكات التي ترتكبها جماعة المعارضة المسلحة مثل اعتقال سجناء الرأي واحتجاز الرهائن والتعذيب وأعمال القتل دون وجه حق كما تسعى المنظمة الى حث هذه الجماعات على احترام حقوق الانسان .

٦. مساعدة طالبي اللجوء الذين يتهددهم خطر اعادتهم الى بلد يصبحون فيه عرضة لانتهاك حقوقهم الانسانية الاساسية .

٧. التعاون مع المنظمات غير الحكومية الاخرى ومع الامم المتحدة والمنظمات الحكومية الدولية والإقليمية من اجل اعلان شان حقوق الانسان.

٨. السعي الى ضمان وضع ضوابط للعلاقات بين الدول في الحالات العسكرية والأمنية بما يكفل احترام حقوق الانسان.

٩. تنظيم برامج لتعليم حقوق الانسان وتعزيز الوعي بها ولاتذهب جهود منظمة العفو الدولية سدى، بل حققت المنظمة على مر السنين انجازات حقيقة لا تخطئها العين. فكيرا ما يصرح اولئك الذين سعت المنظمة الى مد يد العون لهم بان تلك المساعي كان لها اكبر الاثر. وفي بعض الاحيان تقتنع الحكومات بإدخال تعديلات على قوانينها وممارساتها. وفي احيان اخرى تساعد مشاعر التضامن والمؤازرة على التشبث بأهداب الامل. وهذا في ذاته انجاز لا يستهان به فالامل معين لا ينضب للسجناء الذين يواجهون اعلى التحديات من اجل البقاء على قيد الحياة وللاهالي الذين يطرقون كل الابواب بحثا عن انصاف عادل للضحايا بينما تحف بهم المخاطر والصعاب من كل صوب. ويسعى اعضاء ضغوط على من بيدهم مقاليد الحكم وغيرهم من ذوي النفوذ من اجل وضع حد للانتهاكات . وتيسر المنظمة لكل شخص ان يرسل مباشرة خطابات ومناشدات تعكس بواعث القلق الى من يمكنهم تغيير الوضع.

وتتباين اوجه نشاط المنظمة من المظاهرات العامة الى حملات كتابة الرسائل والمناشدات ومن برامج تعليم حقوق الانسان الى اقامة حفلات موسيقية لزيادة الموارد المالية ومن ارسال مناشدات من اجل حد الضحايا التي تنظم حملات عالمية عن بلد او قضية بعينها، ومن الاتصال بالسلطات المحلية في احدى البلدان الى كسب التأييد على مستوى المنظمات الحكومية الدولية.

ولا تدخر منظمة العفو الدولية وسعا في العمل على تغيير مواقف الحكومات والقوانين الجائرة فتحرص دوما على تزويد وسائل الاعلام والحكومات والأمم المتحدة بالمعلومات الموثقة مع حثها على اتخاذ اجراءات فعالة تشارك منظمة العفو الدولية في وضع برامج تعليمة تهدف الى توعية الناس بمبادئ حقوق الانسان وبسبل الدفاع عنها فتقوم بأعداد مواد لاستخدامها في المدارس وتنظم برامج تدريبية للمعلمين ، وتشجع على تنظيم برامج تنظيميه لمسؤوليين الحكوميين والعاملين في الاجهزة الامنية، كما تحث المنظمة حكومات العالم على ادراج مبادئ حقوق الانسان في صلب المناهج الدراسية في جميع المستويات التعليمية. ولا تكف منظمة العفو الدولية عن دعوة الحكومات الى التصديق على المواثيق الدولية لحقوق الانسان، والى الالتزام بها ، والى تعزيز حقوق الانسان المتعارف عليها دوليا.

٢- اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تعود نشأت اللجنة الدولية للصليب الاحمر الى عام ١٨٥٩ في ميدان سولفرينو بشمال ايطاليا ، حيث شن الفرنسيون والايطاليون معركة ضد النمساويين والذين كانو قد احتلوا البلاد. وحدثت مجابهة عنيفة اسفرت خلال بضع ساعات عن خسائر بلغت ٤٠٠٠٠ من القتلى والجرحى في تلك الفترة وجدت في جنيف جمعية لمنفعة العامة يرأسها محامي يدى غوستاف موانييه، الذي اكد " انه تأثر تاثيرا شديدا" عندما اقرأ كتاب تذكار " سولفر ينو" الذي صدر في عام ١٨٦٣.

وعلى اثر ذلك اجتمعت اللجنة للمرة الاولى في ١٧ شباط ١٨٦٣ وأطلقت على نفسها اسم " اللجنة الدولية لإغاثة الجرحى " وهي منظمة محايدة مستقلة على المستوى السياسي والديني والأيدلوجي ، تقوم بدور الوسيط المحايد في حالات النزاعات المسلحة ، وفقت لقواعد القانون الدولي والإنساني ، تعمل اللجنة الدولية على نشر الحماية والمساعدة للضحايا من اسرى الحرب او المعتقلين المدنيين ، ويتمثل الجهاز الاعلى للجنة الدولية للصليب الاحمر في جمعية من المواطنين " السويسريين " ولا يزيد عددهم عن ٢٥ عضوا ويتم انتخابهم بالأفضلية ، ومدة رئاسة اللجنة الدولية ٤ سنوات قابلة للتجديد تجمع اللجنة في جمعية عمومية تحدد السياسة العامة ومبادئ العمل ويتم تسيير شؤون العمليات والشؤون الإدارية للمؤسسة بواسطة مقرها الرئيس في جنيف وبعثتها الموزعة في مناطق النزاع .

اما بخصوص تمويل اللجنة ، فهنالك عدة مصادر للتمويل ميزانية اللجنة :

١. مساهمات الدول الأطراف في اتفاقية جنيف.
٢. مساهمات الجمعيات الوطنية للصليب الاحمر والهلال الاحمر.
٣. مساهمات خاصة .
٤. ايرادات مالية مختلفة منها اموال الصناديق والتبرعات والوصايا.

وهناك ميزانية المقر ، التي تقتصر على تمويل ماهو ضروري فقط ، ويمول نصفها تقريبا الاتحاد السويسري .

اما ميزانية " الميدان " ، التي تمولها نداءات خاصة فتعكس تطور الاوضاع التي تعمل فيها اللجنة الدولية وفق مهماتها .

عمل اللجنة الدولية للصليب الأحمر

تمارس اللجنة عملها في الحالات التالية :-

١. النزاعات المسلحة الدولية .

٢. النزاعات المسلحة غير الدولية .

٣. الاضرابات الداخلية .

وترمي اللجنة الدولية من خلال عملها الى حماية ومساعدة الضحايا ، ويتمثل عملها بالتحدي فيما يلي :-

١. زيارة الاشخاص الذين حرموا من حريتهم (اسرى الحرب والمحتجزين المدنيين والمعتقلين لأسباب امنية. وتزور مراكز الاعتقال ، السجون والمعسكرات)، فقط للتأكيد من ظروف الاعتقال من الناحية المادية والنفسية .

٢. اغاثة الضحايا بمنحهم مساعدة طبية كتقديم العلاج الطبي وانشاء المستشفيات ومراكز التأهيل.

تتدخل اللجنة ايضا بواسطة الوكالة المركزية للبحث عن المفقودين ، حيث تتخلص مهام هذه الوكالة فيما يلي:-

أ. البحث عن الاشخاص الذين انقطعت اخبارهم عن اهلهم او الذين بلغ انهم فقدوا .

ب. نقل المراسلات العائلية عندما تكون وسائل الاتصالات العادية مقطوعة .

ج. تنظيم جمع شمل العائلات وإعادة الاشخاص الى اوطانهم.

د. زيارة المعتقلين المدنين والعسكريين داخل المعسكرات والسجون والمستشفيات في بلدان عديدة على اثر النزاعات المسلحة او الاضرابات الداخلية.

ذ. جمع شمل العائلات التي كانت قد انفصلت بسبب الحرب .

ر. اغاثة المقعدين بسبب الحرب في مختلف مناطق العالم .

اما فيما يتعلق بالأساس القانوني لعمل اللجنة الدولية للصليب الاحمر اثناء اي نزاع مسلح غير دولي ، او اثناء الاضطرابات الداخلية رأت اللجنة انه يمكن لها الاسهام في حل المشاكل بفضل حيادها والاستقلال.

٣- المنظمة العربية لحقوق الانسان

ان شعوب الوطن العربي ، كغيره من الشعوب وخاصة في العالم الثالث ، بدأت تسمع عن الحقوق الانسان والدساتير والحريات الأساسية منذ بدايات عهد النهضة

في القرن التاسع عشر. ومع زيادة التعليم والوعي والرغبة في المشاركة السياسية ،وجدت هذه المفاهيم تربة خصبة بين المثقفين في اواسط القرن العشرين ،والذين كانوا في طليعة الحركات الوطنية من اجل الاستقلال .ولذلك تبوأ في لحظات الاستقلال الاولى في فترة مابين الحربين ،ومابعد الحرب العالمية الثانية،ومعظم مفاهيم ومواثيق مفردات حقوق الانسان ،بمفهوها اليبرالي . فالدساتير العربية التي صدرت بين عامي ١٩٢٠-١٩٤٦، اكدت كل هذه المفاهيم والقيم والحقوق .

لكن المشكلة العربية من تقنين العلاقة بين الشعوب والسلطة ومن احترام حقوق الانسان وحرياته الاساسية ،عادت للظهور ،منذ الانقلابات العسكرية الاستيلاء على السلطة بالقوة وليس بحكم القانون او الوسيلة الشرعية(الانتخاب) وأعلنت مثل هذه الانقلابات نفسها "كثورات" وبدا بعضها تغيرات اجتماعية اقتصادية واسعة النطاق .لكنها تحت مسمى "الثورية" ومع الشعارات الشعوبية التي رفعتها ،بررت تعليق الديمقراطية والحرية الاساسية وانتهاك حقوق الانسان وحرياته الاساسية ،والتي نصت عليها الاعلانات والمواثيق الدولية رغم توقيع اغلبية الدول العربية على تلك المواثيق العالمية .

وقد أدى ذلك فيما أدى اليه من التعسف والقهر والاستبداد ، الذي لم يجد معه بعض المواطنين العرب بدأ من اللجوء هم او اسراهم بالشكوى لمنظمات حقوق الانسان الدولية الحكومية وغير الحكومية وخاصة منظمة العفو الدولية .لذلك لجا عدد من المثقفين العرب عام ١٩٨٢ بعد ان تبلور لدى البعض منهم في بداية الثمانينات قناعة تامة بان بداية الخروج من هذا المأزق ،هي احترام وتعزيز حقوق

الانسان والحريات الاساسية في الوطن العربي للمواطنين والأشخاص الموجودين على ارضه ،الى المبادرة بحركة عربية لحقوق الانسان .وبعد مداولات ونقاشات عديدة في تونس والقاهرة وبيروت ،تمت الدعوة الى جمعية تأسيسية لإنشاء اول منظمة عربية لحقوق الانسان .لكن الحكومات العربية رفضت تمكين هؤلاء الدعاة من عقد مؤتمرهم الأول في أي عاصمة عربية.

لذلك اضطر المنظمون في عقد الجمعية التأسيسية في ليماسول قبرص وفي الاول من كانون الاول ١٩٨٣ ، أنشأت المنظمة العربية لحقوق الانسان واتخذت من القاهرة مقرا لها وقد نمت الحقوق العربية لحقوق الانسان وتطورت ببطء شديد وتجلى هذا التطور في تأسيس فروع للمنظمة في عدة بلدان عربية واجنبيه وللمنظمة مجلس أمناء منتخب ورئيس وأمين عام لقد جاء في مقدمة النظام الاساسي للمنظمة :" ان حقوق الانسان وحرياته الاساسية حقوق وحريات اصلية لا يمكن النزول عنها وان التعدي على هذه الحقوق وحرياته الاساسية واجب ولا يجوز التقصير فيه او التقاعس عنه .

وتلتزم المنظمة بالقيم التي وردت بالأديان السماوية والمبادئ الاساسية التي تضمنها كل من ميثاق الامم المتحدة والفاعلان العالمي لحقوق الانسان والاتفاقيات الدولية الخاصة بحقوق الانسان وكافة الاتفاقيات والمواثيق الدولية والإقليمية الخاصة بحقوق الانسان .

كان للمنظمة العربية لحقوق الانسان وفروعها مهام شاقة للغاية وخاصة في التعامل مع الحكومات العربية التي نصبها الاعداء منذ البداية وصعوبة تنمية

ثقافة عربية لحقوق الانسان وكانت المنظمة تعمل على حماية حقوق جميع الايدلوجيات السياسية والفكرية والدفاع عنها حتى وان كان هؤلاء انفسهم لايؤمنون بالديمقراطية أو المساواة بين كل البشر في الحقوق والواجبات ولم يكن ذلك بالأمر السهل .

كما عملت المنظمة العربية بكل الوسائل المتاحة امامها للإفراج عن الاشخاص الذين يقتلون او يحتجزون او تقيد حريتهم بسبب أرائهم السياسية ومعتقداتهم الدينية او غير ذلك من المعتقدات التي تمليها عليها ضمائرهم او بسبب العرق او الجنس او الدين او اللون وكذلك الاشخاص الذين يخضعون لأكراه أو تعذيب أو أي ضرب من ضروب المعاملة او العقوبة القاسية او الانسانية او المهنية أو الاحاطة بالكرامة الانسانية وكذلك الاشخاص المختطفون والمختفون ومجهولوا المصير ، وتعمل المنظمة على تقديم العون لهم وهذه الاعمال ترجمتها على ارض الواقع المنظمة العربية لحقوق الانسان فرع الاردن من خلال نشاطها وتعاون الاجهزة الرسمية مع هذا الوضع .

هذا وقد وافقت لجنة الامم المتحدة للمنظمات غير الحكومية بالإجماع على حصول المنظمة العربية لحقوق الانسان على الصفة الاستثمارية في ٢٢ كانون الثاني ١٩٨٩ دون المعارضة من اي الحكومات العربية وبقي لنا ان نقول بأن الحركة العربية لحقوق الانسان لاتقتصر على المنظمة وفروعها فقد نشأة عدة مراكز أخرى معينة بقضايا حقوق الانسان فقد ظهرت مراكز متخصصة في حقوق

المرأة وحقوق العمال وحقوق الفلاحين .....الخ وان الطريق لايزال طويل امام غرس وتعميق قيم وممارسات الانسان في المجتمعات العربية .

٤- منظمات غوث اللاجئين

اهتمت الامم المتحدة بشؤون اللاجئين ودعمت الجهود الدولية بهذا الشأن الا ان الضرورة اقتضت تشكيل هيئة خاصة بالأمم المتحدة تأخذ على عاتقها هذا الامر لذلك أصدرت الجمعية العامة في ٣ كانون الاول ١٩٤٩ قرار أقتضى بموجبه تشكيل ماسمي بمفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين ابتدءا من اول كانون الاول ١٩٥١ وحرصت هذه المفوضية على التعاون مع المنظمات غير الحكومية للاجئين فالطبيعة الانسانية للمفوضية والبعد غير التنفيذي الذي كان يميزها في أيام نشأتها الاولى جعل من المنظمات غير الحكومية جهات فعالة ومهمة في تنفيذ المساعدات المتعلقة باللاجئين في حين المفوضية كانت مهتمة بالتخطيط والتنسيق كان الجانب التنفيذي يقع الى حد كبير على عاتق المنظمات ويوجد في الوقت الحاضر مايربو على (١٠٠٠) منظمة غير حكومية منغمسة على النطاق العالمي في العمل مباشرة او بصورة غير مباشرة مع اللاجئين سواء في مجال الانذار المبكر او الاستجابة في حالات الطوارئ او البحث عن الحلول الدائمية فالمنظمات غير الحكومية تساهم بدور مهم بل انها اقرب شركاء المفوضية في الاستجابة لحالات الطوارئ ونصير قوي بشأن الحماية الدولية .

وترتبط المفوضية بالوقت الحاضر باتفاقيات رسمية مع ما يزيد على (٢٥٠) منظمة غير حكومية . ويتم بموجب هذه الاتفاقية توجيه ربع الميزانية العالمية

للمفوضية (٣٠٠٠ مليون دولار سنويا) بشكل مباشر او غير مباشر من خلال المنظمات غير الحكومية . ولهذا تعد هذه المنظمات الشريك الاساسي للمفوضية في عملية توصيل الاغاثة الانسانية وفي تنفيذ برامج المساعدات اضافة لذلك فان المنظمات غير الحكومية توفر للمفوضية المعلومات القيمة عن الازمات التي تكشف تدريجيا لما تتمتع به من مرونة تمكنها من التدخل المباشر لتوفير الاغاثة الضرورية .

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور لاغنى عنه في تحفيز الضمير العالمي وذلك بكشفها عن انتهاكات حقوق الانسان الامر الذي يضاعف في ادراك السياسيين والجهود وعلى حد سواء لهذه مما يدفعهم لزيادة التأثير على المعايير القانونية الدولية والتوصية بالإجراءات السياسية والإنسانية .

كما تقوم المنظمات غير الحكومية بدور لا يمكن اغفاله بشأن تعزيز الحلول من اجل ردم الهواء بين الاغاثة والتنمية ومساعدة العائدين على الاندماج والاعتراف بالدور الحاسم الذي تقوم به المنظمات غير الحكومية شرعت مفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين وشركائها من المنظمات غير الحكومية في عملية يطلق عليها اسم الشركة في العمل بلغت ذروتها بعقد مؤتمر عالمي في شهر حزيران ١٩٩٤ في(اوسلو).

وتشكل خطة عمل التي اعتمدها هذا المؤتمر برنامج عمل التعاون بين المنظمات الغير حكومية ومفوضية الامم المتحدة لشؤون اللاجئين في مجال الحماية

والتاهب والاستجابة لحالات الطوارئ والنازحين داخليا والحلول و الاستمرار من الاغاثة الى التنمية